

# جهود يائسة في الأردن لتفادي مقاطعة انتخابية «لا مفر منها»

## المسؤولون في قطاع الصحة يغيرون خطابهم المتشائم حيال الوضع الوبائي



المواطن الأردني آخر اهتماماته الانتخابات

مع تقلص حجم الأحزاب السياسية بما في ذلك حجم النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

لن يكون هناك تغييرا كبيرا في المشهد النيابي المقبل، حيث من المتوقع بقاء ذات الفيسيفساء العشائرية والمناطقية

ويحق لنحو 4 ملايين و655 ألف ناخب وناخبة المشاركة في الانتخابات القادمة، وتصب جميع الترجيحات في اتجاه أنه

ليس سهلا، وعلينا الاستعداد دوما لكافة الانعكاسات الوبائية، ولا زلنا نرى الأمور تحت السيطرة، ونتمنى أن

لا نصل إلى الحظر الشامل". من جهته صرح رئيس لجنة تقييم الوضع الوبائي ووزير الصحة الأسبق، الدكتور سعد الخرايشة، أن كثرة

الإصابات لا تخيف وزارة الصحة، خاصة أن نحو 90 في المئة من الإصابات لا تظهر عليها الأعراض.

وسجل في الأردن الأربعاء، 62 حالة وفاة و4658 حالة إصابة بفيروس كورونا، فيما شهد الإثنين أعلى حصيلة

من الإصابات بلغت 5.877، و47 حالة وفاة. ويرى مراقبون أنه وبالرغم من

محاولات السلطات والمسؤولين حث الناس على المشاركة في الانتخابات بيد أنه من غير المتوقع أن تجد صداها لدى

المواطن الحائض على طريقة التعاطي الرسمي مع الجائحة خلال الموجة الجارية.

تضافرت مجموعة من العوامل لإفشال الانتخابات التشريعية في الأردن، وفي مقدمتها تفشي فايروس كورونا الذي بدأ خارج السيطرة على ضوء الأرقام المسجلة، وتحاول الدولة تلافي مقاطعة المواطنين للاستحقاق، بيد أن مراقبين يشككون في نجاحها.

عمان - تثير دعوات مقاطعة الانتخابات التشريعية في الأردن قلق أصحاب القرار في المملكة، في ظل خشية متصاعدة من تسجيل نسب عزوف غير مسبوقة عن المشاركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إشكالات عدة.

وشهدت الاستحقاقات السابقة تراجعاً مطرداً في نسب التصويت، ومتوقع أن يتفاقم الأمر مع الانتخابات المقبلة، التي تجرى في ظروف جد استثنائية وصعبة، في علاقة بالوضع

الوبائي نتيجة تفشي فايروس كورونا. وحتى أسابيع قليلة كانت هناك شكوك كبيرة تحوم حول إمكانية السير

في الانتخابات، لتنتهي الحكومة هذه الضبابية، الأحد الماضي وتؤكد أن الاستحقاق سيجري في موعده.

وتتضافر عوامل كثيرة لإفشال الاستحقاق الانتخابي المقرر إجراؤه الأسبوع المقبل وفي مقدمتها تزايد أعداد الإصابات بفايروس كورونا إلى مستويات خطيرة، فضلاً عن الفشل

المكرر للمجالس السابقة في إحداث أي تحول أو تأثير ما يعزز نفور المواطن الأردني من صناديق الاقتراع.

من جهته صرح رئيس فرع نقابة المهندسين الأردنيين بمحافظة العقبة المهندس عامر الحباشنة، أن "المشاركة في انتخابات مجلس النواب جزء من

المسؤولية السياسية والمجتمعية لكل مواطن أردني واستكمالاً لبناء مؤسسات الدولة التشريعية مما يؤمن أن يكون لمجلس النواب المقبل دور حيوي في

بناء الحياة التشريعية خلال الأونة المقبلة". واعتبر أن "المشاركة الواسعة في الانتخابات النيابية هي الطريق

الأمن نحو التغيير واستمرار العملية الدستورية وثبات مؤسسات الدولة وتأكيداً للاستقرار الوطني في ظل

الإقليم الملتهب". ولوحظ تغير كلي في خطاب المسؤولين عن الملف الوبائي بين

عشية وضحاها رغم استمرار النسق التصاعدي لتفشي كورونا، وتشير دوائر سياسية إلى أن هناك قراراً سياسياً

صدر على ما يبدو في هذا الإطار، وهدفه تشجيع المواطنين بشكل غير مباشر للذهاب والتصويت في الاستحقاق.

وقال وزير الصحة الدكتور نذير عبيدات، الأربعاء، "الوضع الوبائي



وتقول دوائر سياسية إن خطابات مسؤولي الصحة في الأيام الأخيرة ساهمت بشكل كبير في إثارة مخاوف المواطنين من المشاركة خشية التعرض للعدوى خلال التجمعات الانتخابية، حتى أن أحد المسؤولين ذهب حد توصيف الوضع الوبائي بأنه خارج عن السيطرة. ونشطت في أعقاب تلك التصريحات حملات على منصات التواصل الاجتماعي

## وفاة النائب يحيى السعود وإلغاء ترشحه يحتاج إلى «فتوى قانونية»

العديد من المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية، خلال وجوده في المجلس لثلاث دورات نيابية متتالية.

ولطالما أثارت مداخلاته في مجلس النواب جدلاً كبيراً، وكان علق نشاطه البرلماني في ديسمبر 2015، بعد أن قام

بتصريح اعتبر مهيناً، تجاه نائب من ذوي الاحتياجات الخاصة. وكان السعود ضمن المرشحين للانتخابات النيابية المقررة في العاشر

من نوفمبر الجاري، ضمن قائمة "فرسان القدس" في دائرة عمان الثانية. وقال الناطق باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني أن أمر إلغاء ترشيح

النائب السابق يحيى السعود أو إبقائه يحتاج إلى فتوى قانونية من مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب.

من جهته اعتبر الوزير الأسبق ورئيس ديوان التشريع والري السابق نوفان العجارمة، أن الفقيه السعود بحكم المنسحب من الانتخابات النيابية

الاردني يحيى السعود، الرئيس السابق للجنة فلسطين في مجلس النواب، إثر حادث سير، جنوبي المملكة.

وأفادت وسائل إعلام بينها التلفزيون الرسمي، بأن الحادث وقع على الطريق الصحراوي جنوب البلاد، إثر انحراف

مسار سيارة السعود (55 عاماً) التي كان يستقلها، دون تفاصيل أكثر.

والسعود من مواليد 1965، ويحمل درجة الماجستير في القانون، وله

وفاة و4658 حالة إصابة بفيروس كورونا، فيما شهد الإثنين أعلى حصيلة

من الإصابات بلغت 5.877، و47 حالة وفاة. ويرى مراقبون أنه وبالرغم من

محاولات السلطات والمسؤولين حث الناس على المشاركة في الانتخابات بيد أنه من غير المتوقع أن تجد صداها لدى

المواطن الحائض على طريقة التعاطي الرسمي مع الجائحة خلال الموجة الجارية.

## لا تغيير في السياسة الأميركية تجاه سوريا

### بغض النظر عن ساكن البيت الأبيض

#### جيمس جيفري: من المرجح استمرار الضغوط الاقتصادية على الأسد

شمال شرق البلاد السبب الرئيسي في توتر العلاقات مع تركيا". وأعرب عن أمل بلاده "في التقليل من هذا التوتر، لأننا نعمل بالتنسيق الوثيق مع تركيا، في جميع المناطق باستثناء

الشمال الشرقي". وفي مقابلة مع صحيفة "وول ستريت جورنال" في نوفمبر الماضي بأن الاحتفاظ بوضع من القوات لحماية الأكراد أمر منطقي للغاية

وكانت تركيا شنت ثلاث عمليات عسكرية ضد الوجود الكردي منذ العام 2015، وتسعى جاهدة لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق التي استحوذت

عليها خلال تلك العمليات، في محاولة لقطع أوصال مناطق السيطرة الكردية والحيلولة دون تمكن هذا المكون

الأصيل من إقامة حكم ذاتي بالقرب من حدودها. ويرى مراقبون أن توتر العلاقة بين

واشنطن وأنقرة في سوريا سيظل سيد الموقف في حال فاز ترامب بولاية ثانية، وفي المقابل يرجح متابعون أن تشهد

بعض التحسن الطفيف مع بايدن، وإن

ترامب على مدار ولايته الأولى تدخل مباشرة كبراً في الصراع السوري، باستثناء عمليتين عسكريتين ضد مواقع للنظام، كانتا بمثابة "قرصة أن" للأسد بعدم تكرار استهداف المدنيين

بغارات سامة. وفي مقابل ذلك صعدت إدارة ترامب من ضغوطها الاقتصادية على الأسد عبر

تفعيل قانون قيصر في يونيو الماضي، والذي زاد من عمق الأزمة المالية للحكومة السورية التي تعاني من انهيار

العملة المحلية، ومن صعوبة في توفير المواد الأساسية. وشهدت العلاقة بين تركيا والولايات

المتحدة خلال فترة ترامب اهتزازاً كبيراً بسبب الملف السوري في علاقة بدعم

واشنطن لوحدة حماية الشعب الكردي أساساً، والتي تنظر إليها أنقرة على أنها امتداد لحزب العمال الكردستاني،

فيما تعتبرها الإدارة الأميركية حليفاً أساسياً في الحرب على تنظيم داعش. ورغم أن مسؤولين أميركيين

كانت لديهم مواقف متباينة حيال دعم الوحدات الكردية وتأثيرها على العلاقة مع أنقرة الشريك في حلف الأطلسي بيد أن تلك الأصوات وبينها جيفري لم تكن

لديها القدرة على التأثير. وأشار جيفري إلى أن بلاده تعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية مضيماً "نريد أن نرى خروج وحداته من سوريا، إذ يعد وجودها في

في نقاط تواجد الوحدات العسكرية الأميركية في سوريا، ولا في العقوبات المفروضة على نظام الرئيس بشار الأسد، ولا في إرادة واشنطن طرد إيران من سوريا".

وكان ترامب تعهد خلال حملته الانتخابية الأولى بسحب كل القوات الأميركية المتواجدة في هذا البلد، ووصف في إحدى تصريحاته، سوريا بأنها "أرض

رسال وموت"، إلا أن التحديات الكبيرة التي فرضها الوجود الإيراني هناك جعل مشروع الانسحاب يتلاشى.

وعلى غرار سلفه الديمقراطي باراك أوباما تجنّب الرئيس الجمهوري دونالد

دعش، - استبعد المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا جيمس جيفري، أن يكون لنتائج الانتخابات الرئاسية في بلاده أي تأثير على تواجد الجيش العسكري في سوريا، بغض النظر عن المرشح

الفائز. وشهدت الانتخابات الأميركية التي جرت الثلاثاء، منافسة محتدمة بين الرئيس الحالي دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، والتي نتج عنها

الناتج الأولية الصادرة تباعاً حتى مساء الأربعاء لصالح هذا الأخير. وقال جيمس جيفري "أيا كان الفائز في الانتخابات، لا أتوقع حدوث أي تغيير

في الانتخابات، لا أتوقع حدوث أي تغيير

ترامب أو بايدن... لا فرق بالنسبة لسوريا

## تكتلان يرفضان التعديلات الدستورية في السودان

الخرطوم - أعلن تكتلان سودانيان بارزان الأربعاء عن تحفظات لهما على التعديلات التي جرت على الوثيقة الدستورية، والتي بموجبها تم التمديد في الفترة الانتقالية.

جاء ذلك في بيان مشترك لتجمع المهنيين (قائد الحراك الاحتجاجي الذي أطاح بنظام عمر حسن البشير) وتحالف الإجماع الوطني أبرز الكتل السياسية في قوى "إعلان الحرية والتغيير" المشارك في الحكم، وذلك عقب اجتماع لهما.

واعتبر الطرفان أن التعديلات على الوثيقة الدستورية "تقود إلى وضع غاية في الخطورة".

والاثنين، أقرت السلطات السودانية، تعديل الوثيقة الدستورية لتشمل تمديد المرحلة الانتقالية نحو 14 شهراً.

وتثير هذه التعديلات مخاوف الشق المدني من تنامي نفوذ المكون العسكري، الذي حقق في الفترة المنقولة وسبق أن

الإنجازات لعل في مقدمتها شطب اسم البلاد من لائحة الدول الراعية للإرهاب، التي تقف حجر عثرة أمام عودة الخرطوم إلى الحضيرة الدولية، كما أنها تعيق فرص إنعاش الاقتصاد.

وشملت أبرز البنود المعدلة في الوثيقة، تمديد الفترة الانتقالية لبيدأ حساب مدتها (39 شهراً)، من تاريخ توقيع اتفاق جوبا لسلام السودان في أكتوبر الماضي، بعد أن كان حسابها بنفس المدة منذ أغسطس 2019.

وتضمن التعديل تشكيل مجلس السيادة من 14 عضواً، بإضافة 3 أعضاء تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.

كان الأخير لن يتخلى عن دعم الأكراد ووحدات حماية الشعب الكردي، وتوقع جيفري زيادة العقوبات المفروضة على نظام الرئيس بشار الأسد، مؤكداً أنها حققت نجاحاً إلى حد كبير، إذ لا تجرؤ الشركات في أوروبا أو الشرق الأوسط على القيام بعمل رسمي مع الحكومة السورية.

ويقول مراقبون من المؤكد أن ترامب لن يقدم إذا ما انتصر على أي خطوة للتخفيف من عدد القوات الأميركية المنتشرة في شمال شرق سوريا، وفي منطقة التنف القريبة من الحدود العراقية والأردنية، وكذلك الحال إذا ما فاز بايدن.

ويدعم بايدن بشكل رسمي وجود قوة صغيرة في المستقبل المنظور وسبق أن صرح لصحيفة "وول ستريت جورنال" في نوفمبر الماضي بأن "الاحتفاظ بوضع مئات من القوات لحماية الأكراد أمر منطقي للغاية".

وكان بايدن انتقد قبل أشهر أمر ترامب بسحب القوات الأميركية من سوريا - تراجع عنه لاحقاً - ووصفه بأنه قرار "شائن" من شأنه أن يوفر لتنظيم داعش "فرصة جديدة للحياة".

ويرى المراقبون أن بايدن كما ترامب سيحاول في حال فاز أحدهما في الانتخابات دفع العملية السياسية قدماً حيث إن ترامب معني بتحقيق مثل هذا

إنجاز في ولايته الثانية والأخيرة، فيما سيسعى بايدن أيضاً لهذا الهدف.